

التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي

ردى المبادئ الأولى لعلم الاقتصاد بأهمية التعاون بين أفراد الأمة الواحدة وبين أمم العالم المختلفة لكي تتحقق للأفراد وللأمم فوائد « تقسيم العمل » كاملة ؛ إذ يتباين الأفراد في المواهب وكذلك الأمم تختلف في مواردها الطبيعية . وكلا الأمرين يستتبع أن يتخصص كل امرئ فيا وهب له فيه أكبر المزايا ، ثم يتبادل نتائج الجميع جهودهم ، فيستمتع أبناء المجتمع الواحد بالمزايا الناجمة عن التخصص وتبادل المنافع ، ويستفيد العالم طراً من فوائد تركيز جهود كل مجتمع من مجتمعاته في نواحي النشاط الاقتصادي التي يتوافر له فيها ميزات خاصة ، ثم تتبادل المنافع أيضاً بين دول العالم بما يحقق لها أكبر قسط من الرفاهية . هذه هي أوليات مبادئ الاقتصاد . ولا شك في أنه لو توافر لدى بلاد العالم المختلفة الاستعداد الطيب لتطبيقها باخلاص وشجاعة لكتب التاريخ صفحة مغيرة لما نشاهده الآن . والأمثلة الدالة على تلك الحقيقة كثيرة ، يكفي هنا تقديم واحد منها لما فيه من كبير الدلالة على ما يمكن تحقيقه من مزايا بالتعاون بين الدول في الميدان الاقتصادي . ففي سنة ١٩٤٦ ذهبت بعثة من المهندسين البريطانيين إلى النرويج لدراسة موضوع نقل القوى الكهربائية وبصفة خاصة الاحتمالات المختلفة لنقل القوة الكهربائية الأيدروليكية من النرويج إلى بريطانيا بواسطة سلك (كابل) تحت سطح مياه البحر الشمالى . ثم أصدرت حكومة النرويج كتاباً أبيض عن الاحتمالات العملية لتصدير القوة الكهربائية الزائدة عن حاجة النرويج إلى بريطانيا . وتبين أهمية هذا المشروع لو عرف أن مجموع مصادر القوة الكهربائية في النرويج التي يمكنها إعطاء ثمانين ألف مليون من « ساعات الكيلو وات » في العالم لم يكن قد استغل منها سوى ١٣,٧٥ مليون أو ١٦ في المائة فقط من المجموع . ويفرض أن التوسع في استعمال الكهرباء لأغراض النرويج نفسها يحتاج إلى مثل هذا

الرقم فان الباقي (أكثر من خمسين ألف مليون) يوازي ثلثي المقدرة الانتاجية الاحتمالية للنرويج ، إذا ما أريد الاستفادة منه فلا بد من نقله إلى خارج تلك البلاد .

وليس نقل القوى الكهربائية إلى خارج حدود البلاد المنتجة لها جديداً ؛ فالدمارك تستورد الكهرباء من السويد ، وسويسرا تصدر كمية كبيرة من الكهرباء إلى فرنسا وإلى ألمانيا، كما أن نقل الكهرباء مسافات شاسعة (كالمسافة بين النرويج وبين بريطانيا) لا يخرجها عن دائرة الاحتمالات الاقتصادية الناجحة .

ولكن الاعتبارات الاقتصادية ليست وحدها — مع كل أسف — هي التي توجه سياسات الدول ، بل لعلها ليست أهم العوامل التي تسيطر على تلك السياسات ؛ فهناك النزعات الوطنية الضيقة الأفق وما يقتزن بها من تنافس بين دول العالم وشعوبه . وكثيراً ما طغت تلك الاعتبارات على العوامل الاقتصادية البحتة فجذبت الدول بعيداً عن الطرق التي فيها مصلحتها الأكيدة إلى طرق غيرها مخوفة بأشد المخاطر . ولقد أثبتت حوادث التاريخ أن المحن القاسية التي صادفتها شعوب العالم من جراء تجاهل العوامل الاقتصادية لم تفلح في شفاء تلك الشعوب من أحقادها المتأصلة ولا في تنبيهها إلى خطر السياسات التي تدفع بها إليها نزعاتها الوطنية . ولسنا في حاجة إلى أمثلة جديدة على صدق مانزعم ؛ فان في مقدمة الأسباب التي تذكر للاعتراض على مشروع نقل القوة الكهربائية من النرويج إلى بريطانيا — مع زيادتها عن حاجة الأولى ومسييس حاجة الثانية إليها — أن الدولة الموردة للقوة قد تقطعها عن الدولة المستوردة لها إذا توترت العلاقات بينهما ، وأن القوة قد توقف بالمرّة في حالة اغارة دولة أجنبية على البلد المورد لها أو اعتداء غواصات بدد معاد على الأسلاك الملقاة في بحر الشمال .

أمثال هذه الصعوبات كفيلة بشل فكرة التعاون بين دول العالم ، ولكن الحربيين القاسيتين اللتين ذاق العالم مرارتهما في نصف قرن واحد قد حفزتا الدول إلى بذل بعض المحاولات للتقريب بين شعوبها في الميدان الاقتصادي لما يرجى من هذا التقريب من فوائد للمجموع وعلى أمل أن يترتب على التقرب بين الدول إضعاف العوامل المسببة للحروب .

بذلت الجهود فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق التعاون بين الدول فى الميدان الاقتصادى . فما كاد مجلس عصبة الأمم يبدأ عمله فى نوفمبر من عام ١٩٢٠ حتى شكل اللجنتين المالية والاقتصادية ، بل لم تنتظر الولايات المتحدة أن تبدأ اللجنتان عملهما فقدمت إلى النمسا ما تحتاج إليه من مساعدات . غير أن هذه الروح الطيبة لم تستمر طويلا إذ لم يصادق الكونجرس على معاهدة الصلح (فرساي) وعلى ميثاق عصبة الأمم ، وتركت الولايات المتحدة أوروبا لمواردها وجهودها الخاصة لمعالجة ما خلفته الحرب من تركة ثقيلة — دمار شامل فى شمال فرنسا ، وخسائر كبيرة فى رأسمال ألمانيا البشرى والحيوانى بما خسرت فى الحرب من أرواح وما سلخ عنها من مقاطعات غنية ومستعمرات وما فقدته من أسطولها التجارى ، وجوع وفاقة فى النمسا ، واضطراب اجتماعى فى المجر . هذه أمثلة من المسائل الاقتصادية الخطيرة التى تركت أوروبا لمعالجتها بوسائلها الخاصة ودون اعتماد على مساعدة من الخارج ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، لا بل أصرت تلك الدولة الكبيرة على وضع حد للتنظيمات الدولية فى الميدان الاقتصادى التى اقتضتها ظروف الحرب ، فأبطل إشراف الحلفاء على التجارة الدولية وعلى توزيع الخامات والأغذية . ومع أن المجلس الاقتصادى الأعلى استمر بعض الوقت ، فقد عدل عن النظام الدولى لتوجيه وتنظيم الانتاج والتبادل الذى ساد بين الفريقين المتحاربين ، وعاد العالم إلى فوضى المنافسة القديمة بين الدول التى ازدادت سوءاً بازدياد الأفكار الوطنية وانهيار عملات معظم البلاد الأوروبية .

هكذا كانت الحال إلى سنة ١٩٢٢ عندما بدأت الجهود لدعم اقتصاد شرق أوروبا ووسطها . وكان البادى* بالفكرة مستر لويد جورج الذى وضع مشروعا لإنشاء هيئة مالية دولية تستعمل أموالها فى تعمير شرق أوروبا والروسيا ، وكان كبير وزراء بريطانيا يفكر أيضاً فى تخصيص جانب من أموال التعويضات لذلك الغرض . ولقد وفق لويد جورج فى جذب بريان إلى جانبه لولا أن تدخل ميلران رئيس الجمهورية ، ولم ينقذ الموقف سوى اقتراح عقد مؤتمر لبحث الفكرة ، وقد عقد فى جنوا ولكنه لم يعقد تحت كنف عصبة الأمم . وقد كان لموقف فرنسا وبلجيكا فى المؤتمر أثره فى الاخفاق الذى أصابه ، إذ خشيتا أن يكون الغرض منه تعديل التعويضات ولذلك أثارتا موضوع ديون الروسيا ، وفى

الوقت نفسه قاومتا بكل شدة الاعتراف بها . كان لذلك الموقف نتيجة أخرى ، هي التقريب بين روسيا وبين ألمانيا الذي انتهى بعقد معاهدة رابالو ومن مقتضاها أن ينزل كل من الطرفين عما يطالب به الآخر من ديون وتعويضات ، فساعدتا بذلك على تنمية التجارة بينهما .

أما عصبة الأمم فقد بدأت من جانبها عمليات الانقاذ المالى باعفاء النمسا من التزاماتها الخاصة بالتعويضات لمدة عشرين سنة ، وبالإفراج عن الأصول النمساوية المرهونة ، ثم بتقديم قرض دولى مقداره ٢٧ مليون جنيه استرليني لتغطية العجز فى ميزانياتها . وتلا تلك العملية المالية عملية أخرى شبيهة بها فى الجبر ، وكذلك مساعدة استونيا على وضع عملها على أساس الذهب . وقد وضعت أسس تلك العمليات المالية فى المؤتمر النقدى الذى عقد فى « بروكسل » فى سنة ١٩٢٠ كما أن موضوع التعويضات عولج بشئ من التقدير العسلى فى مشروع داوز .

ولكن تلك الجهود الطيبة نحو التعاون والتفاهم بين الدول فى الميدان الاقتصادى لم تخل من نزعات مضادة فى بعض الأحيان كاحتلال فرنسا للور فى بداية عام ١٩٢٣ وميل كثير من الدول إلى الاستكفاء الاقتصادى . غير أن عام ١٩٢٤ سجل من جديد الرغبة بين الدول فى التعاون ، وساعد هذا الاتجاه الجديد قيام حكومات من اليسار وبخاصة فى بريطانيا وفى فرنسا ، حتى إنه يمكن اعتبار عام ١٩٢٤ بداية عهد من الرغد بلغ قمته فى سنة ١٩٢٧ ومع ذلك فقد ظل رجال الاقتصاد فى خشية من نتائج الاتجاهات الوطنية القوية التى كانت تدفع الدول إلى محاولة استغناء بعضها عن بعض فى ميدان الاقتصاد وما تستتبعه تلك السياسة من زيادة الحواجز الجمركية باطراد . ولذلك دعت عصبة الأمم إلى مؤتمر اقتصادى عقد فى حنيف فى تلك السنة بعد أن مهدت له تمهيداً كافياً ، وقد تمخض عن شبه إجماع على ضرورة اتجاه العالم بالتراضى نحو قدر أكبر من حرية التجارة . سجل المؤتمر ذلك الإجماع ولكنه لم يتعد تلك الظاهرة الرائعة ؛ إذ لم تنجح الجهود التى بذلت فى أعقابه لعقد هدنة بين الدول فى شؤون التعريفات الجمركية تتفادى بها أية زيادات فى المستقبل ، فكان نجاح المؤتمر قد اقتصر على التفاهم الذى تم فى داخله ولكن لم يكن له أثره — مع الأسف — فى سياسة الحكومات ، وبالتالى لم تكن له أية نتيجة عملية .

استمر الرخاء إلى سنة ١٩٢٩ حيث بدأ رد الفعل، فشهد العالم في السنوات التالية موجة من الضيق الاقتصادي لم يعرف حدثها من قبل، وكان للتعويضات وديون الحرب أثرها في اشتداد الأزمة التي كان من مظاهرها أن ستين في المائة من ذهب العالم تكدس في خزائن البنوك المركزية في باريس ونيويورك. ولما كان الفساد قد استفحل إلى حد لا تتسنى معالجته وبخاصة مع الروح السائدة بين شعوب العالم، فقد أخفقت الجهود التي بذلت لوقف تيار الانهيار الاقتصادي وبخاصة مشروع ينح للتعويضات والمؤتمر الاقتصادي الدولي بلندن في سنة ١٩٣٣، وظل العالم يتعثر في خطواته إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية بعد مرور أقل من واحد وعشرين عاما على انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعاد التاريخ يكتب الصفحة القديمة من جديد: انقسام العالم إلى كتلتين ستطاحتين، ومحاولة المسؤولين الافادة من دروس الماضي ووضع الأسس المتينة لتعاون مجد بين الدول، ثم ظهور العقبات القديمة: الأنانية والتنافس بين الأمم وما يصحبهما من سياسات وطنية ضيقة الأفق قصيرة النظر، وإخفاق الجهود التي بذلت لمعالجة صعوبات العالم على أساس دولي.

بدأ التعاون بين ما سمي الديمقراطيات من قبل دخول أمريكا الحرب بالفعل إلى جانب بريطانيا، وتطور من تقدم السلع والمهمات مقابل اقتضاء قيمها كاملة إلى نوع من المساعدة المجانية تقريباً سميت «الاعارة والتأجير» وهذه تطورت بدورها إلى مساعدة أكثر سخاء سميت «الاعانة والتعمير» وقد انتهت الأخيرة وبشكل فجائي بمجرد انتهاء الحرب في اليابان.

ولكن تنظيمات من نوع آخر بدأت تتخذ شكلا عمليا في سنة ١٩٤٤ باتفاقية برتين وودز التي تضمنت ميثاق صندوق النقد الدولي. والغرض منه معاونة الدول المشتركة فيه على ملافاة الصعوبات المرتبطة بالتبادل التجاري وبشؤون العملة والبنك الدولي للانشاء والتعمير الذي يتم اسمه بشكل واضح عن الغرض من إنشائه.

وبما كادت الحرب تنتهي حتى عاد التنكير إلى تنظيم التجارة بين الدول على أساس التجارة المتعددة النواحي، والحد من القيود المفروضة على التجارة. ولقد قاد هذه الحركة الولايات المتحدة مع أنها الدولة التي تزعمت حركة وضع القيود على تجارة الدول الأخرى؛ فوضعت مشروع ميثاق لمؤسسة جديدة

للتجارة الدولية اتخذ الخطوات التقليدية : لجنة تحضيرية في لندن التأسست في أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم لجنة تحرير في نيويورك في يناير سنة ١٩٤٧ ثم اللجنة التحضيرية مرة أخرى في جنيف في أبريل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وها هو ذا المؤتمر الدولي مازال منعقدًا في هافانا منذ نوفمبر الماضي لإقرار الصيغة النهائية للميثاق ، وهو محفوف بأشد المخاطر من جراء التباين الظاهر بين مصالح مجموعات الدول المساهمة فيه ، فضلاً عن أنه بدأ بداية عرجاء بسبب مقاطعة روسيا وصديقاتها من الدول له .

هذه هي خلاصة الجهود التي بذلت من قبل نهاية الحرب العالمية الأخيرة لتنظيم شؤون العالم في الميدان الاقتصادي — جهود قيمة ولا شك يستحق القائمون بها ثناء شعوب العالم وعرفانهم للجميل . ولكن المتبع لسير الحوادث منذ نهاية الحرب لا يلبث أن يساوره الكثير من الشك في نجاح المؤسسات التي بذلت تلك الجهود الكبيرة في وضع موائيقها ، لا لعب في تلك الموائيق بل لأن الأمم عادت سيرتها الأولى ونسيت الدروس القاسية التي ألقتها عليها الحرب العوان الأخيرة ولما يمض على نهايتها أكثر من عامين ونصف عام . هكذا كانت سنة الانسان منذ القدم ، وهكذا ستظل حاله فيما يبدو لي ، تطفئ الاعتبارات القومية والسياسية لديه على كل اعتبار آخر مهما كانت أهميته ، فيتجاهل المبادئ السامية والمؤسسات الدولية الجليلة الشأن التي ساهم في وضع أنظمتها . هذا واضح أينما قلبنا النظر ؛ فالإنشاء والتعمير ساهم واضعو ميثاق مؤسسته الدولية أنفسهم في تخطيها والاعتداء على اختصاصها . ودليلي على ذلك مشروع مارشال الذي كثر الحديث عنه أخيراً والذي مازال ماله في ميزان القدر ، وهو الذي قسم العالم إلى كتلتين : غربية وسلافية . أليس ما يهدف إليه الأمريكان بمشروعهم داخلاً في صميم اختصاص البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي كانوا أصحاب النكرة في تأسيسه ؟ إذن ما الذي حدا بهم إلى أن ينحوه جانباً ويضعوا مشروعاً للتعمير اقتصر في النهاية على ست عشرة دولة من بين دول أوروبا ؟ وما الحكمة في هذا الازدواج ؟ وفي تجاهل المؤسسة القائمة ؟ وحتى يفرض أنه سيعهد في النهاية إلى البنك الدولي بتنفيذ بعض المشروعات المقترحة فان هذا لا ينفي أن القائمين بمشروع مارشال لم يسلكوا الخطة القويمة بطرح فكرتهم على البنك الدولي وبحثها عن طريقه .

وصندوق النقد الدولى ما الذى أفاد منه العالم ؟ لقد كان نصيب آرائه التجاهل بل التحدى على طول الخط ؛ فحينما أوفد البعثات إلى بعض أعضائه وأشارت برفض تقديمهم كان نصيب تلك البعثات اللوم الشديد من حكومات البلاد التى أوفدت إليها . وحينما عارض فى الاجراءات التى ارتأها بعض الأعضاء — كفرنسا أخيراً التى نظمت سوقين لعملتها — كان نصيب معارضته التحدى أيضاً . وهل يرجى للمؤسسة الثالثة — هيئة التجارة الدولية — وهى ستعرض لشؤون أكثر مساساً بالزراعات الوطنية من الشؤون التى تتناولها المؤسسات السالفة الذكر ، هل يرجى لها مصير خير من مصير شقيقتها ؟

الواقع أن سير الحوادث فى السنتين الأخيرتين لا يبشر بنجاح الجهود الدولية التى تبذل لتنظيم شؤون العالم ، حتى لو انصب التنظيم على المسائل الاقتصادية لما لها من ارتباط وثيق بالاعتبارات القومية والسياسية التى لم تظهر شعوب العالم بعد استبعاداً كافياً لطرحتها جانباً وللإفادة من المزايا الجمة التى يحققها التعاون بين الأمم ، كما يحقق التعاون بين أفراد الأمة الواحدة الخير لهم جميعاً .

ويجب ألا نتوقع أن تكون المؤسسات الأخرى المختصة بتنظيم شؤون العالم الاقتصادية والاجتماعية أوفر حظاً من المؤسسات المتقدمة الذكر ؛ فقد أنشئ المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأنشأ هو بدوره لجناً للشؤون الاقتصادية فى الشرق الأقصى وفى أوروبا وفى أمريكا الجنوبية ، وهو الآن بصدد اقتراح تشكيل لجنة اقتصادية للشرق الأوسط : لم يحسس العالم بعد بفوائد تلك المؤسسات وتلك اللجان ، إنما طغى على نشاطها ذلك الخلاف والعراك المستحكيان بين دول العالم بل بين أفراد الدولة الواحدة ! فما الذى يرجى عمله فى الصين التى أغرقها الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية — والحال أن أبناءها انقسموا إلى شعبتين تقتتلان علناً ويؤيد كلا منهما إحدى الدول الكبرى . فهناك الجيش الشيوعى وتشمل مناطق نفوذه جزءاً كبيراً من شمال الصين ووراءه روسيا تؤيده وتساعد . وهناك حكومة نانكين ومن ورائها الولايات المتحدة أو لقد كانت كذلك إلى عهد قريب . والانقسام مازال ضارباً أطنابه فى جزر الهند الشرقية وفى الهند الفرنسية بل فى الهند نفسها ، فما الذى يرجى من لجنة اقتصادية لتلك المنطقة الشاسعة وسط هذه

الظروف سوى الظهور بالقصور والعجز ثم الاخفاق التام في النهاية ؟ وهل يتصور أن يكون مصير لجنة أوروبا غير هذا المسير والحال كما ترى ؟ تكتل في الشرق يقابله مثله في الغرب ، ونزاع حول المبادئ الاجتماعية في داخل بعض الدول : في الشرق وفي الغرب سواء ؛ فهو ظاهر في اليونان ظهوره في إيطاليا وفي فرنسا ، كما أن الاعتبارات السياسية تقف إقحاما في الشؤون الاقتصادية ، هذا ظاهر أيضاً برغم ما يبذل من جهود لاختفائه والاقبال من خطره ، وإلا فلماذا نبتت — وقت بحث مشروع مارشال في الكونغرس — فكرة اتحاد سياسي لغرب أوروبا يمتد إلى سكندناوة نفسها ؟ وبطبيعة الحال بدأت تستبين نتائج إقحام الفكرة السياسية في المشروعات الاقتصادية ، فأظهرت دول سكندناوة نفورها من الانضمام إلى اتحاد سياسي ، وأظهرت هولاندة وبلجيكا ولوكسمبرج خشيتها من حلف يظن أنه موجه ضد ألمانيا .

ويجب ألا نتوقع في الظروف الحالية خيراً من هذا المصير للجنة التي يقترح انشاؤها للشرق الأوسط مادامت النزعات السيامية المتعارضة تتجاذبه شرقاً وغرباً ، في ايران وفي العراق وفي تركيا واليونان وغيرها من بلاد تلك المنطقة .

ليس يرجى للعالم خلاص من الأزمات الحالية به إذا لم يطرح جانباً التفكير الضيق الأفق والناشئ من تشبته بالأنانية الوطنية ليس يرجى صلاح العالم دولياً إذا لم يكن تفكيره دولياً وإذا لم يترك الجدل حول المبادئ الاجتماعية للمؤسسات الداخلية للدول المختلفة . ولكن هل في وسع الشيوعي في روسيا وفي البلاد الأخرى التي تدين شعوبها بالفكرة الشيوعية ، والاشتراكي في بريطانيا وغيرها من البلاد التي تتولى شؤونها حكومات اشتراكية ، وصاحب المبادئ الانفرادية في البلاد التي مازالت ترى خيرها في ذلك النظام — هل في وسع هؤلاء وأولئك على تباين مشاربهم واختلاف سبائهم أن يضع بعضهم يده في يد البعض الآخر في الشؤون الدولية التي يعود التعاون فيها بالخير العميم على الجميع ؟ إننا لو بنينا الآمال على احتمال ذلك لطالبنا العالم بما هو فوق مقدوره ، ولكن من يدري ! فلعل السنين القادمة أن تأتي بما نعتبره نحن من المعجزات .